المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن ..... أي دور؟

بالإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر

أ.عمراني كربوسة
جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)

الملخص:

في ظل تحولات "الربيع العربي" تمكنت حركيات المجتمع المدني من زعزعة استقرار نظم سياسية عربية؛ اعتبرت نفسها لفترات من الزمن؛ أنها خالدة خلود حكامها في أعلى هرم السلطة؛ خاصة بعدما عجزت حركات عنفية في إسقاطها في سنوات سابقة كجماعات الإسلام السياسي " ومن ابرز هده الحركيات " مؤسسة الفايس بوك" " ومثيلتها من التطبيقات الجديدة للاتصال؛ التي كانت وسيلة الشباب العربي تحديدا في صراعه مع الأنظمة السياسية البائدة. طبعا مع عدم استثناء الدور الذي لعبته بعض الاتحاديات والنقابات العمالية والأحزاب السياسية المعارضة التي دعمت الحراك العربي إلى أن يحقق أهدافه المنشودة.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني– الربيع العربي– تونس– الجزائر.

Summary

The Movements of of civil society Has been able to destabilize the Arab political systems; which considered itself eternal for periods of time especially after the failure of violent movements in dropping it down in previous years such as the political Islamic groups . the most prominent of these dynamics ," the foundation of facebook" and the counterpart of new communication applications; which was a mean used by the Arab youth, specifically in his struggle against the obsolete political systems.

Keywords; civil society, Arab Spring , Tunisia, Algeria.

Resume

Sous les transformations du «printemps arabe» , la société civile , a réussi cinétique de déstabiliser les systèmes politiques arabes ; lui-même considéré pendant de longues périodes de temps , , surtout après les mouvements violents a échoué dans les années précédentes, comme les groupes de l'Islam politique. Parmi les plus importantes à ce sujet cinématique " Fondation Facebook " et " que de nouvelles applications. Bien sûr, sans exception, le rôle joué par certains …, syndicats et partis politiques. d'opposition.

Mots-clés: la société civile - le Printemps arabe - Tunisie – Algérie

المقدمة:

شهدت المنطقة العربية العديد من التحولات والتغيرات في السنوات الأخيرة، حيث برزت فيها فواعل جديدة أسهمت في الرفع من وتيرة تلك التغيرات وصلت في كثير من الدول إلى الراديكالية، ومن ابرز هده الفواعل المجتمع المدني بكل تشكيلاته وحركياته، الذي كان له النصيب الأكبر في أحداث ما عرف على تسميته "بالربيع العربي" أو "الثورات العربية"، وهدا بعدما فشلت عديد الأحزاب السياسية المعارضة في إسقاط أنظمة الحكم الاستبدادية، رغم تاريخها العريق في العمل السياسي، ناهيك عن تميزها بالهيكلية والتجانسية في كثير من الأحيان في بنائها التنظيمي والخبرة النضالية الطولية في أدائها الوظيفي، وهدا عكس المجتمع المدني؛ الذي يغلب عليه طابع العفوية والارتجالية

طبعا مقارنة بالأحزاب السياسية، حتى وان تميزت بعض تنظيماته بالهيكلة و ببعض الاستقلالية عن النظام السياسي، كالنقابات العمالية المعروفة بكفاحها الطويل ضد مختلف أشكال القمع السياسي والاضطهاد والغبن الاجتماعي والاقتصادي الذي يميز غالبية البلدان العربية، في هدا السياق نطرح الإشكالية التالية: ما مدى فعالية البعد الوظيفي للمجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن؟

وتتفرع عن هده الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

- ما هي المضامين المفهوماتية الحقيقية التي يتأسس عليها المجتمع المدني؟
- ما هو المصطلح الدلالي الأقرب لتوصيف الأوضاع التي مرت و تمر بها المنطقة العربية قي الوقت الراهن ؟
- ما مدى قدرة تشكيلات المجتمع المدني في أداء ادوار فعالة في ظل الحراك العربي الراهن؟
- ما هي ابرز تحديات ورهانات المجتمع المدني في الجزائر في ظل التحولات الراديكالية التي تمر بها المنطقة العربية؟

فرضيات الدراسة:

كلما تمتع المجتمع المدني بالهيكلية والاستقلالية عن السلطة الحاكمة، كلما كان أكثر فعالية وديناميكة في تحريك وإدارة الشارع العربي.

تغول السلطة التنفيذية وضعف المؤسسة التشريعية عرقل بروز مجتمع مدني قوي وانعكس سلبا على عملية التنمية السياسية والبناء الديمقراطي في الجزائر.

مستقبل المجتمع المدني العربي مرهون بمدى علاقته بالنظام السياسي القائم من جهة وطبيعة تركيبته والأدوار التي يمكن أن يؤديها من جهة ثانية .

محاور الدراسة:

المحور الأول/ ابستمولوجية المجتمع المدني.

المحور الثاني/الحراك العربي... إشكالية المفهوم والسياق.

المحور الثالث/ المجتمع المدني كفاعل في الحراك العربي .

المحور الرابع / المجتمع المدني في الجزائر... إلى أين؟؟؟.

الخاتمة.

المحور الأول/ ابستمولوجيا المجتمع المدني:

يطرح مفهوم المجتمع المدني الكثير من الجدل والنقاش نتيجة تعدد المساهمات واختلاف وجهات النظر في طريقة فهم ومتابعة وتقصي تطور معاني المفهوم التاريخية وسياقاته الاجتماعية حسب عالم الاجتماع برهان غليون، إلا أن في الأخير يمكن رصد تصورين رئيسيين للمجتمع المدني هما:

المفهوم الواسع: يستوعب البنى والمؤسسات التقليدية والحديثة معا؛ فهو مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة- باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان ألاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى"[1].

المفهوم الضيق: الذي يحصر المجتمع المدني في المؤسسات الحديثة فقط،؛" فهو مجموعة المنظمات والممارسات التي تنشأ بالإرادة الحرة لأبناء أي مجتمع في استقلال نسبي عن التجمعات التقليدية من ناحية(الأسرة، القبيلة ، العشيرة)، وعن دولة المؤسسات الحديثة من ناحية ثانية (المؤسسة التشريعية، المؤسسة التنفيذية، المؤسسة القضائية)".[2]

في ظل هدين المفهومين للمجتمع المدني، يمكننا الوقوف على التعريف الإجرائي؛ الذي يحدد في مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية تنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدد بصورة ديناميكية مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة، ومن هدا المنظور يتكون المجتمع المدني من عناصر هي:

تبلور أنماط من العلاقات الاقتصادية، السياسية و الثقافية.

العلاقة والتفاعلات بين القوى والتكوينات الأخرى يكون في أشكال التعاون، التنافس أو الصراع.

أنماط العلاقات تتم في مجموعة من المؤسسات التطوعية.

هناك عدة أسس لتطور المجتمع (سياسي، اقتصادي، قانوني، إيديولوجي).

المجتمع المدني عملية ديناميكية تخضع لمنطق التغيير.

استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ماليا، تنظيميا، إداريا.

تحليل المجتمع المدني يكون في إطار الدولة التي يخضع لقوانينها.[3]

فمفهوم المجتمع المدني إذن؛ رغم ما يطرحه من جدل ونقاش حول تعدد مكوناته وتباين تشكيلاته، إلا أن الشيء الذي يلقى إجماع الدارسين هو الفلسفة التي يقوم عليها التي لا يجب أن تتجاوز فكرة القبول بالآخر والإقرار بحق الاختلاف والالتزام في إدارة المسائل الخلافية بالطرق السلمية بعيدة عن مختلف وسائل العنف والإكراه، وأخلقة الممارسة في جميع نشاطاته بمجموعة قيم التسامح والتنافس الشريف وسيدة مبادئ الاحترام والتعاون.... على أساس أن المجتمع المدني هو حلقة وصل فعالة بين الحاكم والمحكومين وطريق سلس وأمن لتنمية الممارسة السياسية بما يسهم في ترقية الحسن المدني وتوطين الفعل الديمقراطي، وهدا ما يحسب للمجتمع المدني في عديد دول الحراك العربي التي أسهم فيها في كسر منظومة التسلط وسعيه نحو بناء دولة الحق والقانون بفضل معارضته لمختلف السياسات الترقعية لاستكمال الصرح المؤسساتي للدولة، ويشكل المجتمع المدني في تونس نموذجا متميزا في تونس لما بعد ما عرف "بثورة الياسمين" .

المحور الثاني/ الربيع العربي.... إشكالية المفهوم والسياق.

طرح مصطلح "الربيع العربي"[4] الكثير من الجدل على الساحة العربية والإقليمية والعالمية، بل وأصبح الأكثر رواجا على المستوى الإعلامي والأكاديمي مند انطلاق شرارته الأولى في تونس ديسمبر 2011، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن حقيقة هدا المصطلح، وهل فعلا يشكل توصيفا حقيقيا للأوضاع التي تمر بها المنطقة العربية، الإجابة على هدا التساؤل تجرنا إلى محاولة تفكيك المصطلح.

يجمع عديد الخبراء إن مصطلح الربيع تم استورداه من بيئة غير البيئة العربية، فقد تم استعارته من أدبيات الحراك الأوروبي عام 1848 تاريخ صدور البيان الشيوعي الماركسي، كما استخدم عام 1968 في براغ تحت مسمى "ربيع براغ" بتشيكوسلوفاكيا.[5]

وقد تم ترويج مصطلح "الربيع العربي" التي تعني قلب نظام الحكم من طرف مختلف وسائل الإعلام الغربية وصناع القرار فيها، لتوصيف حالة الاحتجاجات التي انطلقت في مختلف الدول العربية في بداية عام 2011، مستلهمة من الاحتجاجات التي شهدتها ارو ربا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

ناهيك أن استخدام مصطلح "الربيع العربي" في سياق تاريخي، تميز في غالبية دول المنطقة العربية بارتفاع لحالة فوضى الموت والقتل العشوائي والممنهج لوأد المظاهرات الشعبية العارمة، فلو كان عربي المنشأ لكان من المستحسن وصفه مثلا بـــ "الشتاء العربي" بحكم انطلاقته في فصل الشتاء وتميزه بموجة من العواصف والرياح التي انتهت بإسقاط الأنظمة الديكتاتورية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن.

في هدا الإطار نعتبر أن المصطلح الأقرب لتوصيف ما حدث أو يحدث في المنطقة العربية هو مصطلح "الحراك العربي"، على أساس السيل الكبير من الاحتجاجات والمظاهرات المختلفة التي حركت الشارع العربي وأعطت لنفسها رمزية كبيرة من خلال أماكن التجمعات كميدان التحرير في مصر، وميدان اللؤلؤة في البحرين.... حتى وان كانت الانطلاقة شبانية في بادئ الأمر، إلا أن انضمام عديد الاتحادات والنقابات العمالية وكدا فصائل من الأحزاب السياسية المعارضة للتوجهات النظام البائد زادت في زخم تلك الاحتجاجات وأمدتها بأكبر قدر ممكن من التنظيم والتنسيق والهيكلية.

لكن ربط الحراك بصفة "العربي" فقط من شأنه أن يقصي الأقليات غير العربية التي شاركت في الحراك على غرار الأقليات المسيحية في مصر التي وقفة في وجه استبداد نظام مبارك، نفس الأمر يتعلق بالأقليات الموجودة في كل من سوريا، اليمن وتونس ... لكن رغم دلك يمكننا المحافظة على صفة العربية حتى نميزه المنطقة العربية على المناطق الأخرى من العالم لا غير، حتى وان كان البعض يفضل مصطلح "الحراك الديمقراطي" لتجاوز إشكالية التعدد ألاثني والطائفي في المنطقة العربية ولان الهدف المنشود من هدا الحراك هو في النهاية دمقرطة النظم السياسية العربية.

في حين اعتبر كثير من المتتبعين أن مصطلح الثورة لا ينطبق على الأوضاع العربية الراهنة من منطلق أن الذي حدث في المنطقة العربية لا يصل بعد الى درجة " مفهوم الثورة" التي لها العديد من المميزات أهمها إسقاط جدري للنظام القائم ومختلف أبنيته ووجود معارضة راديكالية ... حسب الدكتور رياض الصيداوي، في حين يرى الخبير عروس الزبير أن ما تمر به الدول العربية هو مجرد ثوران مستمر لم يصل بعد لدرجة ثورة، مآلاته غير واضحة المعالم، ولا نعرف أي بر ستصل إليه".[6]

المحور الثالث/ المجتمع المدني كفاعل في الحراك العربي الراهن:

قبل الإشارة إلى الأدوار التي لعبها المجتمع المدني في إدارة الاحتجاج في دول الحراك العربي، حري بنا الوقوف على أهم خصائص المجتمع المدني بصفة عامة مع الإشارة إلى المجتمع المدني في الخبرة الغربية، ودلك بهدف معرفة موقع وواقع المجتمع المدني العربي في ظل الحراك الراهن والأدوار الجديدة التي أدها ومازال يؤديها، خاصة بعد سقوط الأنظمة التسلطية التي عملت على تحجيم وتقزيم مختلف تشكيلات المجتمع المدني لعقود طويلة من الزمن.

أولا/ خصائص المجتمع المدني: يؤكد في هدا السياق المفكر صموئيل هنتغتون أن تكوينات المجتمع المدني ذات الفعالية تتوقف أحيانا على مقياس أساسي يتمثل في درجة مأسستها، فدرجة مأسسة اي نسق سياسي تتحدد على ضوء أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما، وهي:

القدرة على التكيف: يعني قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كلما كانت أكثر فعالية، لان الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها، وهناك أنواع للتكيف هي:

التكيف الزمني/ وهو قدرة المؤسسة على الاستمرار لمدة طويلة، إد انه كلما طال وجود المؤسسة السياسية ازدادت درجة مأسستها.

التكيف الجيلي/ هو قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها، فكلما زادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة سلميا ازدادت درجة مأسستها، وهو ما يفضي إلى مرونة المؤسسة في مواجهة متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي، فسرعة التحول الاجتماعي مرتبطة أساسا ببروز جيل من النحب ذات خبرة تنظيمية كبيرة تمكنها من تحقيق النجاح والتميز المنشودين.

التكيف الوظيفي/ يقصد به قدرة مؤسسات المجتمع المدني على إجراء تعديلات في شتى نشاطاتها بهدف التكيف مع مختلف المستجدات، الأمر الذي من شانه أن يبعدها عن أن تكون مجرد وسيلة لتحقيق أغراض معينة .

ب – الاستقلال: بمعنى أن لا تكون تشكيلات المجتمع المدني خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطر، وتعتمد درجة الاستقلالية هده على عدة معايير منها:

طبيعة نشأة مؤسسات المجتمع المدني.

مدى بعدها عن تدخل النظام السياسي.

مدى تمتعها بالاستقلال المالي وبعد مصادر تمويلها عن مؤسسات النظام السياسي.

مدى درجة الاستقلال الإداري والتنظيمي الذي تتمتع به في إدارة شؤونها الداخلية طبقا إلى والقوانين الداخلية وبعيدا عن تدخل النظام السياسي.

ج– التعقد: أو التشابكية التي تتميز بها بنية المجتمع المدني في جميع المستويات الرأسية والأفقية، وتعدد هيئاتها التنظيمية، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق، فكلما ازداد عدد الوحدات الفرعية وتنوعها ازدادت قدرة المؤسسة على ضمان ولاء أعضائها والحفاظ عليها، كما أن المؤسسة التي يكون لها أهداف عديدة تكون أكثر قدرة على تكييف نفسها مع مختلف المستجدات.

د– التجانس: أو الانسجامية، وتعني عدم وجود صراعات داخل مؤسسات المجتمع المدني تؤثر في ممارسة نشاطاتها، فكلما كان حل الصراعات والانقسامات بالطرق السلمية كان دلك دليلا تطور المؤسسة، ناهيك انه كلما زادت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع بين قوى المجتمع المدني وفئاته اعتبر دلك مؤشرا على حيوية هدا المجتمع بالمعنى الايجابي.[7]

من هدا المنظور ندرك مدى الأهمية التي يتمتع بها المجتمع المدني في الحياة السياسية والخصائص التي تجعل منه قوة دفع لعجلة الانتقال الديمقراطي بل أكثر من دلك هو " التربة التي تنمو عليها الديمقراطية، فزرع الديمقراطية بدون وجود تربة المجتمع المدني مآله الفشل، لان الديمقراطية هي نبتة المجتمع التي لا تنمو ولا تزدهر إلا فيه" حسب الدكتور سعد الدين إبراهيم.

فأوروبا ودولها العريقة في الممارسة الديمقراطية، لم يكن لها لتصل لترسيخ الفعل الديمقراطي لولا وجود مجتمع مدني مستقل نسبيا، قائم على قيم المساواة والحرية وقبول الأخر، ولعل الأمثلة كثيرة ليس المقام لذكرها، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد في بولندا نجح نقابة عمال حركة تضامن البولندية في إسقاط النظام الشمولي وحلت النقابة محله بصفة سلمية، نفس الأمر يتعلق بجمعية المنتدى المدني في تشيكوسلوفاكيا للكاتب المسرحي هافيل عندما تمكن من إسقاط الحزب الشيوعي من الحكم بطريقة سلمية.[8]

كما لا يمكننا إغفال الدور الكبير الذي لعبته حركيات المجتمع المدني في كل من اسبانيا 1975، واليونان 1976 وقبلهما البرتغال عام 1974، حيث استطاع تحد أجهزة القمع البوليسية لتلك الأنظمة الشمولية، وتساهم في بناء الصرح المؤسساتي لدول أوروبا الجنوبية في سياق ما يعرف "بالموجة الأولى للتحول الديمقراطي".

ثانيا/ دور حركيات المجتمع المدني في الحراك العربي: من "مؤسسة الفايسبوك" إلى الاتحادات والنقابات العمالية.

إن فهم خلفيات الدور الذي لعبه ومزال المجتمع المدني في تأسيس الاحتجاج العربي والعمل على إدارة الشارع حتى وان كان دلك بطرق عفوية ويغلب عليها الارتجالية خاصة في بداية الاحتجاجات في عدة دول عربية وخصوصية كل دولة، يجرنا دلك إلى ضرورة فهم السياقات والمآلات التي تحققت في بعض الدول العربية.

1/ لمادا المجتمع المدني التونسي:[9] سنحاول في هدا الإطار التركيز على المجتمع المدني في تونس كنموذج ناجح يبرز مدى فعاليته على ارض الواقع والتي توجت في النهاية بإسقاط النظام، ورغم دلك بقي نضاله من اجل مستمر لاستكمال بناء الصرح المؤسساتي للدولة التونسية وتأسيس الجمهورية الثانية، ولاعتبارات عدة أهمها:

- أن تونس عاشت تحت قيود التسلط والاستبداد السياسي لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن، وتداعيات دلك على شتى المجالات وخاصة كرامة المواطن الذي أصبح يعيش حالة من الاغتراب في وطنه الأم، طبعا وهو نفس الوضع تعيشه غالبية دول المنطقة العربية.
- أن الأوضاع في البلاد؛ لم تنزلق للعنف أو الفوضى العارمة أو الحرب الأهلية كما حدث في ليبيا واليمن أو حتى سوريا، بالرغم من الضحايا الدين سقطوا جراء الاشتباكات مع قوات الأمن في سيعيها لوأد الحراك الشعبي في بداياته الأولى.
- أنها عبرت بقوة عن ادوار التي يمكن إن يؤديها المجتمع المدني بمختلف تشكيلاته الاجتماعية والسياسية في دعم ومساندة الحراك الشعبي، ففي تونس نجد الاتحاد العام التونسي للشغل اعرق المنظمات النقابية في الوطن العربي وإفريقيا يعود تاريخ تأسيسه الى20 جانفي 1946 .
- كما أننا لا يمكن التعميم على دور تشكيلات المجتمع المدني في كل الدول العربية، على أساس أن هناك دول لم يمسها ما أطلق عليه "الربيع العربي"، مما يعني أن المجتمع المدني لم ينشط بها بصفة كلية أو جزئية ، وهدا على غرار دول الخليج العربي التي ممكن أن نستثني منها البحرين التي مزال الحراك مستمر فيها إلى يومنا هدا، والمغرب والجزائر التي عرفت تحركات جماهيرية لكن غلب عليها الصفة المؤقتة.
- الدور الحيادي للمؤسسة العسكرية في تونس، عكس الأدوار التي لعبها الجيش مثلا في مصر خاصة في الانقلاب على أول رئيس منتخب في تاريخ البلاد، وضلوعه الكبير في فما عرف "بمجزرة رابعة العدوية" 2013 التي اضطر النظام المصري في الآونة فتح تحقيقا حول حيثيات المجزرة. حيث ساهم عدم قمع قوات الأمن والجيش التونسية في توسع وانتشار الاحتجاجات الشعبية، على اعتبار أن خاصية الانتشار تلك من أهم خصوصيات المجتمع المدني، بل وكانت السبب الرئيس في إسقاط نظام حكم زين العابدين بن علي.

ففي بداية الحراك العربي لاحظنا ضعف الحركات الاجتماعية وحتى الحركات السياسية في سياق اتسم بغياب قدرة المجتمع المدني وخصوصا جمعياته على تأطير الشباب المندفع للتغير والتواق للحرية التي لم يعرف طعمها منذ أن أبصر النور، هي التي جعلت الاحتجاج منفلتا وقابلا أن يكون ثوريا. نقطة الضعف هده إن اعتبرناها كذلك حولت نوعية هدا الاحتجاج وغدته ليصبح أكثر راديكالية وهدا ما لمسناه في الحالة التونسية والحالة المصرية تحديدا.[10]

وقد كان من الطبيعي في الأيام الأولى أن لا يكون لتك الاحتجاجات قائد أو تنظيم معين يؤطرها، أو رأس مدبر لها، على أساس أنها احتجاجات عفوية دافعها الغضب والاحتقان، لدلك شاركت فيها كل شرائح المجتمع؛ عشرات الجمعيات المتخصصة في حقوق الإنسان والنقابات والمنظمات الحقوقية، عمال المصانع، المثقفون، الصحافيون، الموظفون..... حتى الأحزاب السياسية المعارضة[11] .

ولعل أكثر ما يثر الانتباه في الحراك العربي هو "مؤسسة الفايسبوك" إن صح التعبير، وهدا بالمعنى الوظيفي للكلمة وليس البنائي، كدلالة على الاستخدام المكثف لمختلف الوسائط والتطبيقات الاتصالية الجديدة، أو كما سماها الدكتور رشا عبد الله بـــ " الجمهورية الديمقراطية للانترنيت"[12]، هده الجمهورية أو المؤسسة الافتراضية التي انخرط فيها كل الشباب المتعلم والمثقف من كامل المحافظات والمناطق البلاد للتعبير عن مدى سخطهم وتدمرهم من الأوضاع المزرية التي يعيشونها من جهة وكدا حالة القيد المفروضة عليهم من طرف النظام البوليسي إدا ما انخرطوا في جمعيات وحركات طلابية واقعية.

2/ ابرز أقطاب المجتمع المدني التونسي: لا حظنا قدرة المجتمع المدني بجميع تشكيلاته القدرة على التكيف كما أشار إلى دلك الباحث صموئيل هنتغتون سالفا، بدأ بمؤسسة الفايسبوك وصولا الى الاتحاد العام للشغل على وجه الخصوص.

أ/ مؤسسة الفايس بوك: يبلغ عدد مستخدمي الفايس بوك في تونس حوالي مليونين ونصف المليون(2.494.760) بنسبة تقترب من ربع عدد الإجمالي لسكان البلاد(23.56 بالمئة)، هدا العدد يجعل من تونس البلد الإفريقي الأول، من حيث عدد مستخدمي الفايس بوك مقارنة بعدد السكان، وعلى المستوى العالمي تتقدم تونس على أكثر الدول تقدما في المجال التقني والاقتصادي مثل روسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية والبرازيل .[13]

كما أن نسبة المستخدمين من الجنسين متقاربة جدا بحكم الطبيعة العلمانية للمجتمع(58 بالمئة للذكور، و32 بالمئة للإناث)، مما يعني ان غالبية الشعب التونسي منخرط في الفضاء الالكتروني حين اتسعت قاعدة الاحتجاجات الاجتماعية لتشمل كل المحافظات وأدمجت النساء والرجال معا في حركية التغيير.

تميزت كدلك مؤسسة الفايس بوك في تونس بالطابع الانسجام والتنسيق على غرار تشكيلات المجتمع المدني الأخرى، ويبرز هدا الانسجام انتظامه على شكل مجموعات إخبارية بلغ عدد أعضائها مئات الألف ومنها مجموعة (Ma Tunisie) التي تجاوز أعضائها 650 ألف ناشط، ومجموعة(Touwenssa) التي تجاوز عدد أعضائها 555 ألف ناشط، فضلا عن أن مؤسسة الفايس بوك تنتظم في مجموعات لنشر أخبار الحراك التونسي بشكل منظم وتزويد مختلف شبكات العالم بتطورات الأوضاع في البلاد على غرار "وكالة أنباء تحركات الشارع التونسي".[14]

ب/ الاتحاد العام التونسي للشغل: كما اشرنا سالفا يعتبر من أقدم المنظمات النقابية الوطن العربي، واقوي تنظيمات المجتمع المدني في تونس بعدد المنتسبين يصل إلى نصف مليون منخرط بحوالي 600 الف منخرط منهم 35 بالمئة نساء و37 بالمئة في الجملة هم اقل من 35 سنة، يعملون في شتى المجالات الاقتصادية، الخاصة والعمومية، ومن مختلف الشرائح الاجتماعية من عمال وموظفين وتقنين وأطباء وإطارات التعليم..... دون نيسان العدد الهائل من المتقاعدين في مختلف المؤسسات. ومن أهم مميزاته هي التنظيم المحكم والتعقيد والانتشار على كامل التراب التونسي حتى في القرى والمداشر النائية وهي نفسها خصائص المجتمع المدني الفعال.[15]

من خصائص الاتحاد كذلك المصداقية الواسعة عند غالبية أفراد المجتمع التونسي مما يجعل فكرة التعاطى مع كل التيارات سهلة وسلسة، ولعل هدا ما يفسر لنا تفاعل عديد الأحزاب السياسية والتنظيمات المختلفة مع مطالب الاتحاد ودعمهم لمسيرته النضالية المطلبية، خاصة القضايا الاجتماعية والمسائل الاقتصادية التي تشكل خطوط التقاطع مع مختلف التيارات السياسية في البلاد ووقوفهم صفا واحدا أمام السياسات اللا متوازنة للرئيس المخلوع زين العابدين بن على، وهو ما جعل أهداف الشعب التونسي تتحقق على ارض الواقع ترجمتها ما يعرف" ثورة 14 يناير 2011 ".

المحور الرابع: المجتمع المدني في الجزائر ..... إلى أين؟؟؟

أولا/ الإرهاصات والسياقات: إن تشكل المجتمع المدني في الجزائر تعود إرهاصاته الى الفترة الاستعمارية، رغم صعوبة تسميته بدلك على أساس خصوصية المرحلة التي تميزت بالسيطرة الاستعمار الفرنسي في مختلف ميادين وبسط سلطته القمعية على جميع نشاطات الحركة الوطنية.

بعد الاستقلال ونتيجة تبني النظام السياسي فلسفة الحزب الواحد انعكس دلك سلبا على تنظيمات المجتمع المدني، هده الفلسفة التي تعطي الأولوية للحزب الحاكم وكل ما يدور في فلكه، هو ما جعل عديد التنظيمات تلجأ للعمل السري كجمعية القيم التي رفض النظام الترخيص لها بالنشاط رغم طابعها الديني الدعوي، فكان مصير المجتمع المدني في الفترة الأحادية التهميش والإقصاء وعدم الاعتراف به كشريك أساسي في عملية البناء السياسي والتنموي لدولة ما بعد الاستقلال.

ويعتبر دستور 1989 الذي جاء نتيجة مظاهرات واحتجاجات جماهيرية عارمة عرفت بمظاهرات 5 من أكتوبر 1988، وسقط جراءها المئات من الشباب الساخط من سياسية التقشف وتداعياتها السلبية على مستوى معشية المواطن الجزائري، اعتبرها كثير من المتتبعين بمثابة "ربيع جزائري" سبق "الربيع العربي" الراهن.[16] هدا الدستور اقر لأول مرة بحق إنشاء الجمعيات ومختلف تنظيمات المجتمع المدني خاصة في المادة 40 من الدستور:" حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به..." وحق العمل النقابي والعمل والجمعوي .... وغيرها من الامتيازات التي توفرها الديمقراطية الناشئة في الجزائر.

فقد عرفت مؤسسات المجتمع المدني والحركة الجمعوية انتعاشا وكثافة بعد إقرار التعددية فبقدر ما كانت مكسبا يؤشر للحرية الممنوحة له بقدر ما اعتبرت تحدي كبير للمجتمع المدني، من منطلق:

بقاء الدولة تعمل على ممارسة أكبر قدر من الضبط والتحكم في هده الجمعيات من خلال استخدام سلاح الإجراءات الإدارية في التعامل معها في ظل قلة الخبرة في هكذا مواضيع من جهة، وكدا كوسيلة ضغط تستخدمها السلطة ضد التنظيمات التي لا تتماشى مع توجهات النظام السياسي باستخدام آليات الاحتواء خاصة في ظل تبعية التموين واعتماد اغلب تشكيلات المجتمع المدني على إعانات الدولة من جهة ثانية، فضلا عن القصور الكبير الذي يشوب النشاط الجمعوي كعدم احترام الرسالة الحقيقة للعمل الجمعوي وأهدافه، وضعف التنظيم والهيكلية خاصة من ناحية التوزيع والانتشار على كامل التراب الوطني اد انحصر غالبيته في المدن من جهة ثالثة.[17]

تورطه في حقل اللعبة السياسية في ظل الانفتاح السياسي غير المدروس حسب البروفيسور عمار بوحوش، والتي لم يكن إي من أطرافها يؤمن بقيم الديمقراطية التي أفرزتها انتخابات ديسمبر 1991 التي أكد عليها هنتغتون في تحديده لسمات المجتمع المدني الفعال ، انطلاقا من متغيرين هما/

المتغير الأول/ إن الجبهة الإسلامية للانقاد وكل تنظيمات المجتمع المدني التابعة لها كانت تسعى لاستغلال التعاطف الشعبي معها من اجل الفوز في الانتخابات التشريعية ، ومن ثم فرض نموذج حكم جديد قد لا يستند للمبادئ الديمقراطية.

المتغير الثاني/ الأحزاب العلمانية ومن تبعها من تنظيمات المجتمع المدني وعلى رأسها الاتحاد العام للعمال الجزائريين، فيعتقدون أن الانتخابات ليست دائما وسيلة تعبير عن الديمقراطية، ومادام أنها أسفرت على فوز الإسلاميين فان وقف المسار الانتخابي هو أكثر من ضرورة.

بالرغم من تأثر هذه تنظيمات المجتمع المدني بانعكاسات الأزمة الأمنية والسياسية التي عاشتها الجزائر لأكثر من عقدين (1992–2002)، إلا أنها استمرت في الحضور كممارسة جماعية مطلبية، حتى ولو قل عددها في مراحل معينة، مقابل انتشارها وتوسع جغرافيتها لتشمل أرجاء البلاد كلها وتمس مناطق كانت توصف بالهادئة تقليديا، كمنطقة أقصى الجنوب كأدرار وغرداية... وقد تميزت هذه الحركات الاحتجاجية، مع وصولها إلى هذه المناطق شبه الريفية، بمنطق الانتماءات "التحت وطنية" (Sub-National)، في وقت ضعف فيه أداء مؤسسات الدولة الوطنية وتفاقمت فيه مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية... ظهرت مع هذه الحركات منطق القبيلة والعرش على غرار "حركة العروش"بمنطقة القبائل وغيرها من الحركات" التحت–وطنية" التي فرضتها بعض التحديات الوطنية بين فترة وأخرى .[18]

وعليه يمكن القول أن قوى المجتمع المدني في بداية الانفتاح السياسي دخلت في صراع محتدم بشكل عمودي يتعلق بعلاقتها بالنظام السياسي أو بشكل أفقي مرتبط بعلاقتها مع التنظيمات الأخرى المناوئة لتوجهاتها، ساهم دلك في ادكاء فتيل الأزمة المعروفة "بالعشرية السوداء" واطالت عمرها عوض أن تكون تشكيلات المجتمع المدني –حسب أدبيات المجتمع المدني في الديمقراطيات العريقة– قاطرة للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي السلس والأمان، كما

أثرت الأزمة الأمنية في البلاد على تراجع ديناميكية المجتمع المدني وبناءه الهيكلي من خلال انحصاره القبلي والعشائري، لكن مع عودة الاستقرار الأمني للبلاد، عادت الروح والحركية له نوعا ما وهدا ما نعالجه في العنصر الموالي.

ثانيا/ المجتمع المدني في الجزائر في ظل الحراك العربي الراهن: التحدي والرهان:

1/ التحدي: رغم الاستقرار النسبي الذي تعرفه الجزائر مقارنة بالدول العربية التي شهدت حراكا شعبيا عرف "بثورات الربيع العربي"، إلا أن دلك لم يمنع حركيات المجتمع المدني من التظاهر والاحتجاج في عديد المناطق الوطن تعبيرا عن حالة الظلم المجتمعي وتنديدا بمختلف مظاهر الفساد السياسي الذي أصبح رمزا في الآونة الأخيرة على غرار انتفاضة الزيت والسكر عام 2011 التي كادت أن تدخل البلاد في فوضى عارمة.

وقد استفادت هده التنظيمات من هامش الحرية النسبية التي أفرزتها عديد الإصلاحات السياسية في البلاد خاصة مند إقرار دستور 1996، لكن وللأسف هدا الهامش تملأه عادة إما تنظيمات طلابية متعددة لها ميول نحو هدا التيار السياسي أو داك، أو نقابات هي في جزء منها مشلولة، وقد لوحظ كيف ان بعض النقابات لم يعط لها الاعتماد بعدما روض نهائيا" الاتحاد العام للعمال الجزائريين"، وهو تنظيم نقابي جزء من السلطة ويتقاسم معها عادات الريع، ناهيك عن عديد منظمات المجتمع المدني التي تحولت إلى لجان مساندة ودعم للرئيس في مختلف المسائل دون ادني نقاش أو جدل[19]، وهو ما يطرح بحدة إشكالية الاستقلالية؛ وهي النقطة المحورية في أدبيات المجتمع المدني المعاصر.

علما أن تلك التنظيمات لها تاريخ طويل في "النضال الاحتجاجي" إن صح القول يرجع إلى سنوات الثمانينيات ولم يستثنى منها اغلب المناطق الجغرافية للبلاد، على غرار ما شهدته منطقة القبائل وسط البلاد في ابريل 1980 وهران عاصمة عرب البلاد في 1982 والجزائر العاصمة في 1985، وسطيف عاصمة الهضاب في 1986 .....، ناهيك عن ما عرف بـــــ"أحداث تيزي وزو" 2002/2001، التي تميزت بدرجة عنف لم تكن معهودة لدى الحركة الاحتجاجية الأمازيغية في السابق.[20]

كما استفادت الحركات الاحتجاجية في السنوات الأخيرة من تداعيات الربيع العربي على الجزائر، عندما رفعت السلطات حالة الطوارئ في البلاد التي كانت سارية المفعول مند وقف المسار الانتخابي 1991، وهم ما انعكس إيجابا على ديناميكية الاحتجاجات في البلاد ، والتي من أبرزها:

***اللجنة الوطنية للدفاع عل حقوق البطالين:** برزت في الجنوب الجزائري وفي مدينة ورقلة تحديدا ، حين اعتصام الآلاف من العاطلين عن العمل يوم 14 مارس 2013 بهدف إنهاء سياسات التهميش والحصول على حقوق العمل في المؤسسات النفطية المتواجدة على تراب الولاية خاصة المدينة النفطية المسماة حاسي مسعود(80 كلم من مقر ولاية ورقلة)، وقد اتسعت رقعة الاحتجاجات لتشمل مدن عدة على غرار ولاية الوادي في 30 مارس من نفس العام تحت شعار" مليونية لإقامة دولة القانون" في تناغم واضح مع الإحداث التي يعرفها المشهد العربي خاصة مصر، وما يمكن استنتاجه في هدا الإطار هو:

- أن نسبة البطالة مرتفعة في الجزائر تقدرها المصادر غير الرسمية ب 25 بالمئة نسبة العاطلين عن العمل من مجموع نسبة الشباب المقدرة ب 65 بالمئة من سكان البلاد، عكس المصادر الرسمية التي تقدرها ب 10 بالمئة فقط. خاصة في فئة الشباب التي تتراوح أعمارهم مابين 15 و 30 سنة.[21]
- الطابع الوطني للاحتجاجات والتي تريد السلطة الحاكمة ربطها بمنطقة معينة؛ إذ ان موجة الاحتجاج في الجزائر بدأت تقريبا في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 2010 في مناطق مختلفة من الوطن، لكن أشدها برزت في الغرب الجزائري في 4 جانفي 2011 بسبب ارتفاع الجنوني الأسعار المواد الغذائية، وعرفت أنداك" بانتفاضة

الزيت والسكر" لتنتقل العدوى إلى قلب العاصمة وفي باب الواد تحديدا في 5 من جانفي وبعد يومين تقريبا انتشرت في كامل التراب الوطني.[22]

- الطابع السياسي للاحتجاجات؛ حيث شهدت عديد المظاهرات رفع شعارات سياسية رغم الطابع المطلبي الاجتماعي لغالبيتها، كشعارات مكافحة الفساد الذي تورط فيه وزير الطاقة السابق شكيب خليل والمطالبة بمحاكمته المعروفة بفضائح الشركة الوطنية للبترول والغازSONATARCH، حيث تشير التقارير الأولية استفادة الوزير من رشوة تقدر ب 200 مليون دولار بحسب التحقيق مع الشركة الايطالية SAIPEM من اجل الفوز بصفقات تنفيذ مشاريع طاقوية في الجزائر، وما يغدي هده الطرح هو تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2012 الذي يضع الجزائر في المرتبة 105 في سلم الفساد من بين 176 دولة شملها التقرير.[23]

***التنظيمات الرافضة للعهدة رابعة:** برزت هده التشكيلات مند إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ترشحه لعهدة رابعة في الانتخابات الرئاسية المزمع تنظيمها في 17 افريل 2014، ومن ابرز هده التشكيلات نجد حركة بركات التي نظمت احتجاجات أمام الجامعة المركزية وسط الجزائر العاصمة منها احتجاج 14 مارس 2014، الذي يضم العديد من الشرائح الاجتماعية يغلب عليه الطبقة المثقفة من صحافيين وسياسيين واساتدة جامعيين وموظفين في القطاع الخاص والعام..... رافعة شعارات تندد بالعهدة الرابعة منها" لالا للعهدة الرابعة نعم للجمهورية الديمقراطية الجزائرية الثانية"، " لا لاستمرار الحرس القديم في الهيمنة على خيرات البلاد"، وحتى العنصر النسوي كان حاضرا بقوة ، على غرار حدة حزام رئيسة تحرير جريدة الفجر اليومية التي تم اعتقالها وإطلاق سراحها فيما بعد في إحدى التظاهرات، كما نقلت وسائل الإعلام الأجنبية تصريح احدى النساء الناشطات حين وجهت نداء إلى اخوات الرئيس بقولها: "....انا اتوسل إليهن لانقاد أخوهم من المافيا السياسية التي تحيط به...."[24]

كما نظم اساتدة التعليم العالي وقفة تنديدية بالعهدة الرابعة بجامعة بوزريعة بأعالي العاصمة بتاريخ 12 مارس 2014 يتقدمهم استاد علم الاجتماع السياسي، البروفيسور ناصر جابي ، الذي أدلى بتصريح لأحدى القنوات الأجنبية قائلا : ".....لا يمكن للنظام القائم أن يستمر في سياسة التخويف من المؤامرات الخارجية، أو يرفع شعار إما أنا أو الفوضى... فلا شيء يمكن أن يحمي البلاد ويوصنا أمنها القومي سوى الانفتاح السياسي والديمقراطي الحقيقي..... ". كما وقعت بيان أطلق عليه "بيان من اجل جزائر المستقبل" جاء في ديباجته: " ... الإقرار بفشل تام لنظام الحكم الحالي في تسير البلاد. انطلاقا من الوضعية العامة التي توجد عليها الجامعة الجزائرية، يقر الاساتدة بأنهم لم يعودوا قادرين على توصيل المعرفة وإنتاج النخب في فضاء مطبوع بغياب استقلالية التسيير وعدم مراعاة الحصانة الجامعية وتكميم الأفواه باشتراء الأمن الاجتماعي ومنح شهادات جامعية مفرغة من قيمتها، في حركة هروب إلى الإمام لا جدوى منها، وأنها أصبحت اليوم تستقبل أولاد الشعب الأكثر فقرا، في حين ان إعادة إنتاج النخب يتم بعيدا عنها. لقد فقدت الجامعة مصداقيتها وفاعليتها ، وهي نتيجة سببها نظام الحكم...".[25]

ومن ابرز مبررات هده الفئة الاحتجاجية الرافضة للعهدة الرابعة:

- حالة الركود الذي تجلت صوره في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يميز أداء المؤسسات الرسمية والمعارضة، كما تؤشر على الضيق في الساحتين الإعلامية والسياسية، والتخبط في الأداء ألاقتصادي في وقت تحسنت فيه الحالة المالية للبلاد من دون أن يستشعر ذلك اتساعَ آثار التهميش التي تمس، على وجه الخصوص، فئة الشباب ذات الحضور الديموغرافي الكبير. ويزيد الفساد المستشري قتامة الصورة، وهو الذي وصل إلى المؤسسات ذات المكانة الرمزية كشركة المحروقات الحكومية "سوناطراك".[26]
- الإحباط والمرارة والاستياء الذي يسيطر على شرائح واسعة من المجتمع الجزائري نتيجة خصخصة للمؤسسات وللأملاك، وغياب برنامج اقتصادي واضح ودقيق، ناهيك عن وجود خارطة طريق لإصلاح عميق لمؤسسات

الدولة، كما أن جميع المناورات التي يلجأ إليها النظام لا تهدف الا لتكريس الجمود والمحافظة على مجموعة من الأشخاص دللوا بصفة واضحة على ضعف فعاليتهم وعلى عدم نزاهتهم على جميع الأصعدة محليا ودوليا. فأصبحت الانتخابات مجرد وسيلة لتجدد النخب الحاكمة نفسها بنفسها، وإعطاء الشرعية لها عبر سيناريوهات تكرر مع كل موعد انتخابي[27]

- الانتقادات الكبيرة التي قدمها سادس رؤساء الجزائر السيد اليمين زروال في رسالة إلى الشعب الجزائري بمناسبة ذكرى عيد النصر 19 مارس 1962، حيث عززت هده الرسالة من موقف حركيات المجتمع المدني الرافض للعهدة الرابعة، ومن ابرز ما حملته تلك الانتقادات؛ "...إن مراجعة الدستور الجزائري في سنة 2008، ولاسيما تعديل المادة 74 منه، المتعلقة بتحديد العهدات الرئاسية في عهدتين، قد أدت بشكل عميق إلى تعكير النقلة النوعية التي كان يقتضيها التداول على السلطة وحرمت مسار التقويم الوطني من تحقيق مكاسب جديدة على درب الديمقراطية..." . ومعلوم أن فتح مادة الترشح مكن الرئيس بوتفليقة من الترشح لولاية ثالثة والآن لرابعة، ويبدي الرئيس السابق رأيه قائلا: "...إنه من الأهمية بمكان التذكير بأن التداول على السلطة يكمن هدفه في التضامن ما بين الأجيال وتعزيز التماسك الوطني ووضع الأسس المهيكلة لاستقرار مستدام..... كما حذر مما سماه "الاستخفاف بالوضع الراهن"، منتقدا إحدى سمات حكم بوتفليقة في اعتماده على خزينة الدولة لإخماد المطالب الاجتماعية:" ....يجب الحذر من الاعتقاد بأن الوفرة المالية يمكن لوحدها أن تتغلب على أزمة ثقة هيكلية..."، وشكك في الأرقام التي توفرها الحكومة عن جوانب كثيرة من القطاعات: "...إن الإحصائيات الرقمية التي تستعرض على رأي عام وطني منزوف، لا يمكن أن تبدد شكوكه المستفحلة، ولا من شأنها أن تحتوي غليان المواطنة الذي تشهده حاليا الساحة السياسية الوطنية...."."[28]

***الاتحادات الطلابية المؤيدة للعهدة الرابعة:** وتتمثل في اغلب التنظيمات الطلابية الناشطة في مختلف الجامعات الجزائرية والتي اجتمعت في القاعة البيضاوية في تجمع حاشد بالجزائر العاصمة بتاريخ 14 مارس 2014، وحضره إلى جانب العديد من وزراء الحكومة الوزير الأول عبد المالك سلال، وقد عبرت تلك التنظيمات على ضرورة مساندة مرشح الوفاء والاستقرار المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، وهو نفس الموقف لمنظمة الوطنية للزوايا التي عقدت مؤتمرا حاشدا بالجزائر العاصمة في الفترة داتها شمل جميع شيوخ الزوايا على المستوى الوطني عبروا من خلاله عن دعمهم ومساندتهم للرئيس بوتفليقة وأعلنوا له البيعة لعهدة رابعة، وقد كانت مبرراتهم جميع التنظيمات الداعمة هي:

- الانجازات الكبرى التي حققها الرئيس في عهداته السابقة في جميع الميادين خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. والثقافي، حيث تشير الإحصائيات إلى توسع شبكة الطرقات بنسبة 200 بالمئة، والصحة بنسبة 79 بالمئة، والتربية ب 135 بالمئة، توفير حوالي مليون منصب شغل لعام 2014، وتراجع المديونية الى 20 مليار دولار[29]، فمثلا في مجال التعليم العالي؛ تغطية كل ولايات الوطن بجامعات ومراكز جامعية، مشروع القرن؛ المتمثل في الطريق السيار الذي يربط شرق البلاد بغربها على مسافة تتجاوز 1200 كلم، مشاريع السكن بمختلف صيغها خاصة السكن الريفي، الذي ساهم في عودة السكان إلى قراها ومداشرها بعدما فرت من ويلات الإرهاب وانتشاره هده الصيغة في الجزائر العميقة أي المناطق الداخلية ومختلف المشاريع التنموية التي تتبع دلك كالمدارس ومراكز الترفيه والشباب والرياضية.
- القضاء على فلول الإرهاب خاصة بعد تبنه قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية. وهو الأمر الذي ساهم في استقرار البلاد وعودة الديناميكية السياسية والاقتصادية، خاصة الاستثمارات الكبيرة وفي مختلف المجالات السكن، المواصلات، الفلاحة، الصناعة على غرار الشراكة الفرنسية الجزائرية التي توجت لأول مرة في الجزائر بانجاز

مصنع رونو للسيارات بغرب البلاد(وادي تليلات)، وكدا الشراكة القطرية الجزائرية المتوجة بانجاز مصنع ضخم للحديد والصلب بشرق البلاد (جيجل).

- إعادة الجزائر إلى مصاف الدول المحورية الكبرى وهو ما تجلى في الحركية الكبيرة التي شهدتها الدبلوماسية الجزائرية في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت الجزائر شريك استراتيجي مع القوى الكبرى في العالم وحتى المؤسسات العالمية كصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة؛ في المسائل الكبرى كمكافحة الإرهاب الدولي ومنها الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين، فرنسا، ألمانيا....

أخيرا؛ وبعيدا عن المواقف الداعمة والرافضة للعهدة الرابعة، وكدا ردود وسياسة السلطة الحاكمة حول تلك المواقف؛ نعتبر أن المجتمع المدني في الجزائر أصبح أكثر ديناميكية وحيوية مقارنة بالسنوات السابقة، التي سادها الجمود والتهميش –حتى وان طبعته العديد من السلبيات التي مازلت مرتبطة به سواء تعلقت بفلسفته القائمة على التبعية والمساندة المطلقة للسلطة بهدف الاستفادة من عائداتها الريعية، أو يتعلق الأمر بفلسفة النظام السياسي تجاه تنظيمات المجتمع المدني؛ من خلال العمل على ترويض بعضها واحتواء أخرى أو حتى إقصاء من يراها النظام تهدد بقاؤه واستمراريته.

فتلك الديناميكية إذن؛ وبغض النظر عن خلفياتها ورهاناتها يمكن أن نعتبرها مؤشرا ايجابيا في سياق حرية الرأي والتعبير التي يكفلها الدستور الجزائري، ولعل هده الديناميكية جاءت في سياقات إقليمية تشهدها الساحة العربية فيما يسمى "بالربيع العربي" من جهة، وكدا ضغوط الفواعل والقوى والمؤسسات الدولية ودعوتها لاحترام حق الشعوب في الحرية بعيدا عن أي شكل من أشكال وصاية النخب الحاكمة على محكوميها من جهة ثانية، فضلا عن قرب الاستحقاقات الرئاسية المزمع تنظيمها في 17 ابريل 2014؛ التي تفرض على المجتمع المدني أن يقول كلمته ويثبت وجوده الوظيفي بالأساس، وهدا من أجل دعم مسار التنمية السياسية وتوطين الفعل الديمقراطي في البلاد من جهة ثالثة.

2/ الرهان: في ظل انقسام المجتمع المدني الجزائري بين مؤيد ومعارض من جهة ووجود فئة كبيرة من الشباب البطال الذي يعاني من التهميش ويبحث عن وظيفة عمل؛ ناهيك عن جيل جديد من الشباب او كما يسميه البعض "بالجيل الانترناتي" فتح عينيه للحياة عل التطبيقات الجديدة للاتصال والإعلام، كما انه لم يعش "العشرية السوداء" ولا يعرف انعكاساتها السلبية على الامن القومي للبلاد، طموح لعيشة كريمة ومستقبل زاهر وواعد.

في خضم هدا؛ حري بنا الوقوف على جملة من الرهانات أو التوصيات التي من شأنها إعادة الاعتبار للمجتمع المدني في البلاد، وحمايته من مختلف أشكال الصراع والانقسام ليصبح شريكا محوريا في العملية السياسية والتنموية للبلاد؛ وهي كالأتي:

- ضرورة خلق موارد مالية مستقلة للمجتمع المدني حتى يتمكن من الاستقلالية في القرار والتسيير والتنفيذ لمختلف نشاطاته بعيدا عن املاءات الهيئات الحكومية المانحة، وهم ما سينعكس إيجابا على أداءه الوظيفي وتركيبته البنيوية.
- مدى وعي النظام السياسي؛ بأن المجتمع المدني ركيزة أساسية من ركائز الحكم الراشد وجودة النظام السياسي في سياق شراكة متكاملة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ورهان حقيقي في رسم وتنفيذ وصنع السياسيات العامة، وكدا تقويم مختلف الاختلالات التي يمكن أن تحدث للنظام السياسي في مسيرة البناء والتشييد والدمقرطة. فكلما انفتح النظام السياسي على فعليات المجتمع المدني، كلما تكرس الفعل الديمقراطي وتقلص هامش وصلاحيات السلطة التنفيذية" –المتمثلة خاصة في رئيس الدولة– والتي تهيمن في أغلب الدول العربية.

- أخلقة الحراك الجمعوي بصفة عامة ومحاولة إبعاده عن السلوكيات السلبية التي من شانها عرقلة عمله كالعروشية والمحسوبية والزبونية.... وأن يضع المصلحة العامة للدولة فوق المصلحة الخاصة والحسابات الضيقة للإفراد فيما يسمى " بفردانية المجتمع المدني" أي ربطه بأفراد وليس بتنظيم قائم مما يجعل مستقبله رهين الأهواء الشخصية وليس قرارات اجتماع الإدارة. إبعاد حركيات المجتمع المدني من هيمنة مافيا المال والأعمال، وتداعيات دلك على المهام التي انشأ لأجلها والمصالح العليا والنبيلة التي يسعى إلى تحقيقيها وتجسيدها على ارض الواقع.
- تفعيل مختلف آليات الرقابة والمحاسبة والشفافية في إدارة مختلف تنظيمات المجتمع المدني حتى تتجنب الوقوع في فخ الجماعات الإجرامية والتنظيمات الإرهابية التي قد تهدد امن وسلامة الأفراد والبلاد.
- ضرورة تحرر المجتمع المدني وفك ارتباطه بالقوى الخارجية التي ليس لها هدف سوى زعزعة استقرار الدول، وان كان هناك علاقات خارجية في سياق الديناميكية والتطورية، فيجب أن تكون واضحة وشفافة وتعمل وفق قوانين والمصلحة العليا للجمهورية. على أساس أن عديد تنظيمات المجتمع المدني المشبوه دخلت في دوامة التعامل مع القوى الخارجية في سياق" نظرية المؤامرة" التي برزت بقوة مع الحراك العربي الراهن.

الخاتمة:

في خضم كل ما تقدم نصل إلى نتيجة مفادها؛ أن مستقبل المجتمع المدني في المنطقة العربية والجزائر على وجه الخصوص مرهون بالمحددات التالية:

- مدى قدرة تشكيلات المجتمع المدني على بناء ذاتها بناء صلبا منسجما بعيدا عن الحسابات الضيقة والعلاقات العشائرية والمذهبية والزبائنية التي قد تعصف بهياكله ومؤسساته ومن تم القضاء عليه نهائيا. وقدرته على بناء هيكلي وأداء وظيفي يستجيب لطموحات الداخلية ويواكب مختلف التحولات الإقليمية والمتغيرات الدولية؛ خاصة في ظل الثورة المعلوماتية أو كما أطلقنا عليها بـــ "مؤسسة الفايسبوك" أو " المجتمع المدني الافتراضي"؛ الذي لعب دورا فعلا في الحراك العربي مقارنة "بالمجتمع المدني الواقعي"، لكن التحدي الأكبر هو مدى قدرة السلطات على مراقبته خاصة في حالة القضايا الحساسة التي تتعلق بأمن وسلامة البلاد، ولعل ما يحدث في تركيا عندما اصدر رئيس الحكومة رجب طيب اردوغان حكما قضائيا بحضر موقع توتير للتواصل الاجتماعي في 21 مارس 2014 بسبب زعزعة استقرار البلاد حسب رأي الحكومة.
- مدى إدراكه للعلاقة الحساسة والشائكة التي قد تربطه بالنظام السياسي القائم، خاصة في ظل التبعية المالية والقانونية، والتي من المفروض أن تتميز بقدر نسبي من الاستقلالية من زاوية، وكدا مدى إدراك كوادر وإطارات المجتمع المدني للدور المنوط لهم انطلاقا من مناخ الحرية التي يوفرها النظام الديمقراطي ومدى احترامهم لمبادئ وأسس الفعل الديمقراطي، القائم على الشراكة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تسهم في تحقيق تنمية سياسية فعالة للبلاد، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى جودة النظام السياسي وتوطين الفعل الديمقراطي في البلاد.
- في الجزائر تحديدا؛ يجب على النظام السياسي وكوادر المجتمع المدني أن يحترموا المبادئ الديمقراطية التي اقرها الدستور، والحفاظ على المكتسبات التي تحققت لحد الآن؛ من خلال العمل على رسم سياسات عامة للبلاد قائمة على المقاربة التشاركية والتوافقية وبعيدة عن مختلف أشكال الإقصاء ورفض الآخر؛ الذي من شأنه أن يعرقل مسارات التنمية السياسية ويعود بالدولة الجزائرية إلى سنوات التسعينيات الأليمة، وهو ما سيؤدي في الأخير إلى تحقيق الرشادة السياسية والرفع من كفاءة وجودة النظام السياسي الجزائري.

الهوامش:

[1]– عبد الحميد الأنصاري، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، المستقبل العربي، العدد 272 ، اكتوبر 2001، ص 100.

[2]– المرجع نفسه، ص 101.

[3]– حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، في كتاب مجموعة من المؤلفين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 694.

[4]– لتفاصيل اكثر حول الربيع العربي وتداعيات دلك انظر:

Nevzat Soguk, Uprising in Arab Street , Revolutions in Aarb Minds A Provocation, Routledge, UK , Taylor and Francis , Globalizations , Oct 2011, Vol 8 No 5 pp295 ,599 , and Marion Dixon, An Arb Spring , Routledge, UK , Taylor and Francis , Review of African Political Economy, Vol 38 No 128 June 2011 pp309,316

[5]– فريد امعضشو، الربيع العربي: قراءة في المفهوم والمصطلح، على الرابط: http://nador.nadorcity.com

[6]– جرية الخبر اليومي، العدد 7349، الصادر في 19 / 02/ 2014، ص 25.

[7]– ثامر كمال محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة، والسياسات العامة: دراسة معاصرة في ادارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص111.

[8]– عبد الحميد الانصاري، مرجع سابق، ص 98.

[9]– لتفاصيل اكثر حول الحراك التونسي ارجع الى

Julia Clancy Smith, From Sidi Bouzid to Sid Bousaid : A Longue Durée Approach to the Tunisian Revolutions , in book : Mark L . Haas and David W. Lesch , The Arab Spring : Change and Resistance the Middle East, USA : Westview Press , 2013 , pp 13-34

[10]– مهدي مبروك ، ثورة الكرامة والحرية: قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية، في كتاب مجموعة من المؤلفين، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، قطر: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص 163– 180

[11] -Jean-Pierre Filiu, Revolution Arabe , Dix Leçons sur Le soulévement démocraique, Paris : Fayard , 2011, p102

[12]– رشا عبد الله ، الجمهورية الديمقراطية الفيدرالية للانترنيت، مجلة الديمقراطية، العدد 34، الصادر في افريل 2009

[13]– عز الدين عبد المولى، الإعلام في ثورة الشعب التونسي، في كتاب مجموعة مؤلفين، ثورة تونس، مرجع سابق، ص 321

[14]– المرجع نفسه، ص 322.

[15]– عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، في كتاب مجموعة مؤلفين، ثورة تونس ، مرجع سابق، ص ص 212، 213

[16] – Jean-Pierre Filiu , Ibid , p49

[17]– زياني صالح، الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات اليات الممارسة الديمقراطية دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص افريل 2011. ص ص 320، 321

[18]– عبد الناصر جابي ، الحركة الاحتجاجية في الجزائر، على الرابط :

http://arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/426

[19]– بومدين بوزيد، حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي: محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 11 الصدر في افريل 2006، ص 67.

[20]– المرجع نفسه.

[21] -Clare Solomon and Tania Palimiri, Springtime ; The New Student Rebellions, New York ;Library of Congrss Cataloging-in-Publication Data, 2011, p264

[22] -Ibidem

[23]– وحدة تحليل السياسات، الحركة الاحتجاجية للعاطلين عن العمل في جنوب الجزائر، قطر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، على الرابط الالكتروني: www. dohainstitute. org /25/ 10/ 2013

[24]– القناة الفرنسية 24 الإخبارية الناطقة بالعربية بتاريخ 15 مارس 2014.

[25]– مقتطف من نداء من اجل جزائر المستقبل، الموقع من طرف عدد من اساتدة الجامعة الجزائرية وكدا الطلبة بتاريخ 13 مارس 2014 في جامعة الجزائر 2 تنديدا بالعهدة الرابعة.

[26]– عبد الناصر جابي، مرجع سابق.

[27]– مقتطف من نداء من اجل جزائر المستقبل، مرجع سابق.

[28] – عاطف قدادرة، خرج عن صمته في بيان للشعب الجزائري، زروال ضد العهدة الرابعة، بتاريخ 20 مارس 2014، على الرابط: http://www.elkhabar.com/ar/politique/392774.html

[29]– تقرير حول انجازات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حصة خاصة في التلفزيون الحكومي، بتاريخ 21 مارس 2014.